وهم أعضاء في «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ٥/٤/١٩٩١).

مقابل الاساليب «الادارية» لقمع الانتفاضة، لجأت سلطات الاحتلال، كذلك، الى اساليبها العنيفة المعهودة. وأبرز ما في ذلك، طبعاً، هو اطلاق النار على المتظاهرين والناشطين والمواطنين. فقد سقط ١٤ فلسطينياً اضافياً شهداء، خلال الشهرين قيد المراجعة، ممّا رفع المجموع العام للشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ١٠٠٥، من بينهم شاب صدمته سيارة عسكرية في مخيم البريج، في ١٩ آذار (مارس)، وآخر قتله جنود متنكّرون بلباس مدني في رفح، في ٢٧ من الشهر عينه، وشقيقان في البيره، مات احدهما بالرصاص والآخر دهساً، في ١٤ نيسان (ابريل). يضاف الى ما سبق، قيام مستوطن اسرائيلي بقتل فتى في بيت لحم، في ١٨ شباط (فبراير)، وتمّ اعتقاله بعد يومين. وتجدر الملاحظة ان اعتداءات المستوطنين على المواطنين قد ازدادت في الفترة الاخيرة؛ فمثلاً أطلق احدهم النار على سيارة اسعاف في الخليل، في ١٦ شباط (فبراير)، وجرح احد ركابها (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩١)؛ كما اعتقل أربعة مستوطنين من كريات اربع، في الثامن من آذار (مارس)، بتهمة قتل فتاة فلسطينية عمداً؛ وقبضت الشرطة، كذلك، على مستوطنيْن آخرين، في المكان ذاته، في ٢٥ الشهر، بتهمة قتل الناشط الفلسطيني اسكندر عودة في الولايات المتحدة الاميركية، في العام ١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ٢٩/٢/١٩٩١ و ٢٦/٣/١٩٩١). ويذكر، أيضاً، ان قاتل العمّال الفلسطينيين السبعة في مجزرة ريشون لتسيون تلقّى سبعة احكام، في ١٧ آذار (مارس)، بينما تمّ تخفيض رتبة العقيد يهودا مئير، وتسريحه من الجيش، في التاسع من نيسان (ابريل)، بتهمة الايعاز الى جنوده بكسر عظام المعتقلين في أوائل الانتفاضة. واخيراً، أعلنت حركة «كاخ» العنصرية المتطرّفة مسؤوليتها عن انفجار طرد داخل مكتب تابع لـ «فتح» في الجزائر، في السابع من آذار (مارس)، ممّا نجم عنه استشهاد حارسيْن وجرح ثالث، دون التأكد من صحة الادعاء (**المصدر نفسه**، ٩/٣/١٩٩١).

الّا ان الثقل الكاسح لاعمال القمع والعقاب وقع على الفلسطينيين وليس على المستوطنين؛ اذ عاد عدد الجرحى الى الارتفاع في الارض المحتلة، وارتفعت نسبة المصابين بالرصاص بشكل مثير، بسبب رفع القيود المسلكية عن جنود الاحتلال في أجواء انشغال العالم بحرب الخليج، وغياب وسائل الاعلام. فقد سقط حوالى مئة جريح بالرصاص في قطاع غزة، بتاريخ الثامن والتاسع من آذار (مارس)، منهم ٨٠ في رفح؛ وتعرّض ١٥٠ للاختناق بالغاز؛ فيما تمّ اعتقال حوالى ٥٠٠ شخص (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٣/١٩٩١)؛ كما أُصيب قرابة ٥٠ مواطناً بالرصاص، في ٢٨ و٢٩ من الشهر عينه، بأنحاء مختلفة من الارض المحتلة.

وقد تكررت عمليات الاعتقال، الفردية والجماعية، كما حصل لأربعة مواطنين من منطقة مجدالكروم ودير الاسد والبعنة في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، بتهمة الانتماء الى م.ت.ف. ولستين شاباً في القدس بتهمة «الشغب»، في ٢٢ شباط (فبراير)؛ ثمّ اعتقل سبعة من منطقة صندلة (الارض المحتلة العام ١٩٤٨)، في ٢١ آذار (مارس)، لانتمائهم الى «فتح» و«الجهاد الاسلامي»، ولاضرام النار بالمنشآت الاسرائيلية، ولتهديد العملاء (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٣/١٩٩١)؛ ووقع ٣١ مواطناً في الاسر، في خان يونس، في السابع من نيسان (ابريل)، بتهمة الانتماء الى «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**المصدر نفسه**، ٨/٤/١٩٩١). وبالمقابل، أعلنت السلطات العسكرية اطلاق سراح حوالى ألف سجين بمناسبة عيد الفطر، وهو ضعف العدد الذي اطلق قبل عام بالمناسبة ذاتها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٤/١٩٩١). غير ان مصادر محلية أكدت ان غالبية المطلق سراحهم كانت مدد اعتقالهم على وشك الانتهاء. ويذكر انه سبق للجيش ان اطلق سراح ٤٠٢ معتقل قبل اسبوع، منهم ١٣٦ معتقلاً ادارياً دون محاكمة، فيما أطلق سراح ٢٤٠ سجيناً اضافياً من قطاع غزة، بعد انتهاء فترات حكمهم (**القدس العربي**، ١١/٤/١٩٩١).

في هذا الوقت، بُدىء، في ١٣ آذار (مارس)، بمحاكمة فلسطيني متهم بمحاولة خطف طائرة تابعة لشركة «العال»، في العام ١٩٨٣، ومهاجمة اهداف أخرى بالقنابل في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٥. وادّعت